

المغرب

خلافا لعدد من البلدان العربية، تمكن نظام الحكم في المغرب من احتواء رياح التغيير، التي عرفت طريقها إلى المنطقة العربية، وتمكن من نزع فتيل مطالب التغيير التي رفعتها حركة 20 فبراير في ذلك اليوم، والذي شهد اندلاع التظاهرات الداعية إلى إصلاحات سياسية عميقة. حيث بادرت السلطات المغربية بالتفاعل سياسيا مع الاحتجاجات، اتساقا مع النهج الذي سار عليه النظام المغربي منذ أواخر عهد الملك الحسن الثاني باحتواء مطالب التغيير، من خلال تبني إصلاحات فوقية محدودة، تساعد على الحد من تصاعد المطالب.

ففي غضون أسبوعين فقط من اندلاع المظاهرات، جاءت المبادرة الملكية الداعية لصياغة دستور جديد للبلاد بنصوص أكثر عصرية، لكنها لا ترقى إلى نقل البلاد إلى نمط الملكيات الدستورية البرلمانية، التي يسود فيها الملك ولا يحكم؛ ومن ثم فإن الدستور الجديد بدا محافظا على أوجه الخلل في التوازن بين السلطات، وفي عدم الفصل فيما بينها، وظل الملك يحتفظ بسلطات واسعة في الحكم، في الوقت الذي يظل فيه محصنا من النقد باعتباره أميرا للمؤمنين، حيث يظل الدين غطاءً للشرعية والسلطة¹.

كما ارتبطت المبادرة الملكية بالدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في نوفمبر 2011، أفضت إلى فوز حرب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي بأكثرية الأصوات، ليصير أمينه العام مكلفا بتشكيل الحكومة بمقتضى قواعد الدستور الجديد للبلاد.

كما أعلن العاهل المغربي عن تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد اعتبر مراقبون أن هذه الخطوة تتجه بالمؤسسة الوطنية الجديدة لتخطي حدود الدور الاستشاري الذي لعبه المجلس السابق على مدار 20 عاما من تأسيسه، حيث صار من صلاحيات المجلس الجديد الحق في مطالبة القضاء بفتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان².

¹ مارينا أوتاوي، ومرwan المعشر، الأنظمة الملكية العربية، فرصة الإصلاح لم تتحقق بعد، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ديسمبر 2011.

http://carnegieendowment.org/files/monarchiesAR.full_and_final17-12-2011.pdf

² إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

<http://www.maghress.com/ksarsouk/4002>

لكن المعالجة الرسمية للتعاظمي مع رياح التغيير لم تقف عند حدود الأدوات السياسية، بل اقترنت أيضا بمعالجات أمنية قمعية، أفضت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وإلى ملاحقات واعتقالات تعسفية للمخترطين في فعاليات حركة 20 فبراير لم تتوقف طيلة العام. اتهمت بعض التقارير السلطات المغربية في هذا السياق باللجوء إلى سياسات "القمع بالوكالة"، من خلال اعتداءات وصلت في إحداها حد الاغتيال لمخترطين في حركة 20 فبراير، أو في مؤسسات حقوقية ومدنية داعمة لهذه الحركة³.

ومن ناحية أخرى فقد استمرت الوضعية السيئة داخل السجون ومراكز الاحتجاز والشكاوى من ممارسات التعذيب والمعاملة المهينة، وبخاصة في حق النشطاء في إقليم الصحراء الغربية والمدانين أو المعتقلين في قضايا متصلة بالإرهاب. كما تواصلت الضغوط على حريات التعبير وحرية الصحافة، وظل عدد من مؤسسات المجتمع المدني في أنحاء شتى من المغرب تعاني من حرمانها من العمل بصفة قانونية.

حدود الإصلاح الدستوري:

قطعت المبادرة الملكية الطريق على صياغة الدستور من خلال هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب، وأوكلت إلى لجنة معينة من الخبراء برئاسة أحد مستشاري الملك. ومع أنه قد أمر بتشكيل ما يسمى بـ "آلية المتابعة"، لتكون بمثابة حلقة وصل بين واضعي الدستور وبين الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان، إلا أن المشاركين في هذه الآلية لم يتح لهم الاطلاع على مسودة الدستور إلا قبل يوم واحد من عرضها على الشعب المغربي!⁴

جاء الدستور الجديد أكثر تقدما من القديم، وخاصة التأكيد على الطابع التعددي للمجتمع في مجال الدين واللغة والثقافة، بل واعتماد الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب اللغة العربية. ورغم أن الدستور قد حدد هوية المغرب باعتبارها دولة إسلامية، والإسلام دينها، فإنه تضمن إشارات

³ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحذر من سياسة "القمع بالوكالة"، التي ينتهجها النظام المغربي ضد حركة 20 فبراير، 1 نوفمبر 2011.

http://www.misario.es/index.php?option=com_content&view=article&id=502:-----qq-----20&catid=40:arabe&temi=33

⁴ مارينا أوتاي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

واضحة لتعددية مصادر الثقافة المغربية، من الثقافة الأندلسية إلى المتوسطية إلى ثقافة الشعب الصحراوي والثقافتين المسيحية واليهودية، كما أقر بحرية الممارسات الدينية لكل الأديان⁵.

كما توسع الدستور الجديد⁶ في الإشارات المرجعية إلى حقوق الإنسان، ورغم أنه اعترف بسمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية، لكن الصياغة بدت مرتبكة، وخاصة بربطها هذا السمو بنطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية.

أقر الدستور الجديد بحق المغاربة المقيمين في الخارج في التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، بما في ذلك الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات. كما يلفت النظر أن الدستور قد أولى اهتماما بالنص على حقوق دستورية للمعارضة السياسية، بل واختصها برئاسة اللجنة التشريعية داخل مجلس النواب.

غير أن الدستور الجديد يظل محافظا على أوجه الخلل في التوازن بين السلطات، حيث يكرس هيمنة المؤسسة الملكية؛ فهو يمنح الملك صلاحيات تشريعية في إطار صلاحياته الدينية بوصفه أميراً للمؤمنين، وهو بالتبعية يرأس المجلس العلمي الأعلى، الذي يحق له وحده إصدار الفتاوى فيما يحال إليه من أمور. فضلا عن ذلك فالملك يعين الوزراء باقتراح من رئيس الحكومة، ويمكن الاعتراض على بعضهم، كما يمكن إقالة أي منهم بمجرد استشارة رئيس الحكومة. وللملك أيضا أن يرأس اجتماع مجلس الوزراء عندما يتعلق الاجتماع بما أطلق عليه الدستور "التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة"، وهو تعبير فضفاض يسمح للملك بالتدخل في أعمال السلطة التنفيذية على نطاق واسع⁷.

وللملك أيضا صلاحية حل البرلمان بغرفتيه، وهو علاوة على ذلك رئيس المجلس الأعلى للأمن، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في الوقت ذاته وله الحق في تعيين نصف أعضاء هذا المجلس، وله أيضا صلاحية تعيين رئيس المحكمة الدستورية ونصف أعضائها. وتكتسي هذه الصلاحيات مزيدا من الخطورة بالنظر لأن الدستور يحصن المؤسسة الملكية من المراجعة والمحاسبة أو النقد، ويظل شخص الملك حرمة مصونة لا يجوز المساس بها. بل إن الحصانة المفترضة لعضو

⁵ المرجع السابق.

⁶ للاطلاع على نصوص دستور المغرب لعام 2011، انظر

<http://badri.elaphblog.com/posts.aspx?U=4798&A=87191>

⁷ مارينا أوتواي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

البرلمان لا تحول دون اعتقاله أو محاكمته، إذا ما انطوت آراؤه داخل البرلمان على الإخلال بالاحترام الواجب للملك.

قمع الاحتجاجات والتجمعات السلمية:

لجأت السلطات في مناسبات عدة لاستخدام القوة المفرطة في تفريق التظاهرات السلمية الداعية للإصلاح السياسي والدستوري، وقد تمثل ذلك على وجه الخصوص في القمع العنيف للتظاهرات التي انطلقت في عدة مدن مغربية استجابة لنداء حركة "20 فبراير" الداعية للإصلاح ومحاكمة المسؤولين عن الفساد. ومع أن المظاهرات بدأت في سلمية، إلا أنها اقتترنت في بعض المدن بأحداث عنف وتخريب.

وقد لقي خمسة أشخاص مصرعهم في مدينة الحسيمة، وتوفي سادس متأثراً بجراحه بمدينة صفرو. كما جرى اعتقال أكثر من 200 من المتظاهرين خلال يومي 20، 21 فبراير 2011.⁸

وفي 23 فبراير 2011 فرقت الشرطة مظاهرة بالعاصمة، واعتدت بالضرب بالهراوات على المشاركين فيها. وفي غضون أيام قليلة من إعلان العاهل المغربي مبادرته لصياغة دستور جديد، تجمع المئات من المطالبين بإصلاحات حقيقية في وقفة احتجاجية بالدار البيضاء في 13 مارس. وقد تم تفريق المتظاهرين بالقوة، أصيب عشرات منهم بجروح أو بكسور، وألقي القبض على أكثر من مائة شخص أطلق سراحهم في وقت لاحق من اليوم نفسه.⁹

وفي 15 مايو تواصلت الاعتداءات على المتظاهرين سلمياً، عندما دعت حركة 20 فبراير إلى التجمع بمنطقة أسواق السلام، تمهيداً للتوجه والتظاهر أمام مركز اعتقال سري تشرف عليه أجهزة المخابرات بمنطقة "تمارا" والمطالبة بإغلاق المعتقل الذي شاع استخدامه في التعذيب، وكذلك بملاحقة المسؤولين عن جرائم التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد اعترضت قوات

⁸ "تقرير حقوقي أولي حول الحركات الاحتجاجية المرتبطة بـ20 فبراير"، بيان صادر عن العصبة المغربية لحقوق الإنسان، 24 فبراير 2011.

<http://www.anhri.net/?p=25238>

⁹ "المغرب: الآلاف يتظاهرون سلمياً"، بيان صادر عن هيومان رايتس ووتش، 21 مارس 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/21-2>

الأمن المشاركين المحتملين، واحتجرت بعض من وصلوا إلى مكان التجمع، واعتدت عليهم بالضرب، ووجهت لهم إهانات قبل اقتيادهم إلى مركز الشرطة لاستجوابهم¹⁰.

وفي 20 مايو واستجابة لدعوة حركة 20 فبراير، قرر العشرات من المواطنين الصحراويين بمدينة "كليميم" جنوب المغرب تنظيم نزوح جماعي فيما عرف إعلامياً "بجمعة النزوح"، وإقامة مخيم خارج المجال الحضري، احتجاجاً على تردي أوضاعهم المعيشية. وقد قامت قوات الأمن بمطاردتهم في الخلاء، بعد مصادرة أمتعتهم، وتعرضهم لاعتداءات بدنية عنيفة، وللاحتجاز والاستجواب بأحد مراكز الشرطة¹¹.

وفي 22 مايو فرقت قوات الأمن عدداً من المظاهرات انطلقت في عدة مدن مغربية (فاس وطنجة والرباط والدار البيضاء وتطوان) بناء على دعوة من حركة 20 فبراير، للمطالبة بوضع حد للفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد حالت قوات الأمن دون وصول المحتجين إلى الساحات التي كان من المفترض أن تشهد هذه التظاهرات، وطاردتهم وضربتهم بالهراوات، وألحقت ببعضهم إصابات خطيرة، وألقت القبض على نحو مائة من المحتجين¹².

كما أصيب العشرات من الأطباء جراء اعتداء قوات الأمن عليهم بالضرب بالهراوات والركل، إثر اعتصام لنحو 8 آلاف طبيب، ومحاولتهم تنظيم مسيرة إلى البرلمان في 25 مايو¹³.

وفي 28 و29 مايو ألقت قوات الأمن القبض على عشرة متظاهرين في مدينة أسفى، واقتيدوا إلى سيارات تعرضوا فيها للضرب المبرح، قبل أن يتم إنزالهم من السيارات في مناطق نائية¹⁴. وقد توفي لاحقاً أحد المصابين جراء العنف -ويدعى كمال عماري- الذي تعرض له¹⁵.

¹⁰ المغرب، عنف الشرطة اختبار للدستور المعدل، بيان صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش. <http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/11>

¹¹ قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة تتدخل بعنف لمنع بناء مخيم للنازحين الصحراويين بمدينة كليميم (جنوب المغرب)، بيان صادر عن اللجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان كليميم، 22 مايو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=31940>

¹² "الاعتداء على محتجين واعتقالهم في المغرب"، بيان صادر عن منظمة العفو الدولية، 25 مايو 2011. <http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE29/005/2011/ar/7c036202-ea01-4a5f-b59a-12889c4114c9/mde290052011ara.pdf>

¹³ "العفو الدولية تحث المغرب على أن يضع حداً للقمع العنيف ضد المحتجين"، 2 يونيو 2011. <http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/morocco-urged-end-violent-crackdown-protests-2011-06-02>

¹⁴ "العفو الدولية تحث المغرب على أن يضع حداً للقمع العنيف ضد المحتجين"، مرجع سابق.

¹⁵ "إعمال المقترضات والإجراءات القانونية المقررة بخصوص المساءلة الجنائية"، بيان صادر عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، 6 يونيو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=33040>

وفي 10 أكتوبر تدخلت قوات الأمن بالقوة لمنع تنظيم مهرجان خطابي في 10 أكتوبر، نظمه نشطاء منخرطين في حركة 20 فبراير؛ مما أفضى إلى إصابة العديد منهم بجروح¹⁶.

وفي 27 أكتوبر لقي كمال الحساني -العضو القيادي بجمعية المعطلين بمدينة بني بوعياش التابعة لإقليم الحسيمة وأحد الأعضاء المنخرطين في حركة 20 فبراير - مصرعه إثر تلقيه طعنتين من الخلف بسكين في العنق والبطن، أثناء مشاركته في اجتماع لحركة 20 فبراير. وتقول الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن الاغتيال جرى في وضوح النهار، على يد أحد العناصر البلطجية المعروفة بتحرشاتها المتواصلة بمناضلي حركة 20 فبراير، وتهديدها لهم أمام الجميع. وحذرت الجمعية المسؤولين من رعاية وحماية عناصر إجرامية للتضييق والإرهاب لمناضلي حركة 20 فبراير والقوى والشخصيات الداعمة لها، ودعت للتصدي لما وصفته بسياسة "القمع بالوكالة"¹⁷.

حرية الرأي والتعبير:

تواصلت الضغوط على حريات التعبير، وظل الصحفيون والمدونون هدفا لملاحقات أمنية وقضائية، فضلا عن تعرض بعضهم لاعتداءات جسدية.

وفي 27 أبريل ألقى القبض على الصحفي البارز رشيد النيني مدير نشر جريدة "المساء"، وتم التحقيق معه بشأن سلسلة من مقالاته النقدية التي تتناول أوجه الاختلال في عمل مؤسسات عمومية، من بينها جهاز المخابرات، فضلا عن مطالبته بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب، واتهامه لبعض المسؤولين بفبركة ملفات أمنية. وقد شملت الاتهامات الموجهة إليه "المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، ونشر مقالات تنتقد المؤسسات الأمنية"، وإهانة موظفين عموميين، واتهام مسؤولين حكوميين بانتهاك القانون، دون تقديم دليل". وقد أدين النيني من قبل المحكمة الابتدائية - التي رفضت إطلاق سراحه مؤقتا خلال سير مراحل المحاكمة- وقضت بمعاقبته بالسجن لمدة عام، وغرامة قدرها 1000 درهم.

¹⁶ "استعمال العنف ضد المظاهرات السلمية"، بيان صادر عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 11 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=41234>

¹⁷ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يدين اغتيال المناضل كمال الحساني، 2 نوفمبر 2011

<http://www.assif.info/news/read/10507/>

وفي 24 أكتوبر أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق النيني ليظل محتجزا في السجن المركزي بالدار البيضاء، ولا تسمح له إدارة السجن بالحصول على الورق وأدوات الكتابة في محبسه¹⁸.

كما تعرض مدير نشر جريدة "المشعل" إدريس شحتان ورئيس تحريرها عبد العزيز كوكاس للتحقيق القضائي في يوليو 2011، على خلفية نشرهما مقالا يتضمن قائمة بالولاة والموظفين العموميين المتهمين بالتدخل في الانتخابات¹⁹.

وفي 5 سبتمبر ألقى القبض على المدون المغربي والناشط في مكافحة الفساد محمد الدواس، وأفادت بعض التقارير بتعرضه للضرب، وإجباره على توقيع محضر بغير إرادته في مركز الشرطة، أحيل في أعقابه للمحاكمة بزعم اتجاره بالمخدرات. لكن المرجح أن توقيفه ومحاكمته وثيق الصلة بكتابات ضد الفساد²⁰. وقد تلقى حكما ابتدائيا بمعاقبته بالسجن لمدة 19 شهرا. وكانت هيئة الدفاع عن الدواس قد أعلنت انسحابها من المحاكمة؛ احتجاجا على ما اعتبروه غيابا لشروط المحاكمة العادلة، وخاصة رفض المحكمة تأجيل القضية، وتمكينهم من الطعن بالتزوير على محضر الضبط²¹.

أحاط الغموض بحادث الاعتداء على الصحفي في أسبوعية "الحياة الجديدة" عبد الإله سخير من عناصر مجهولة بالقرب من منزله بمدينة الدار البيضاء في 29 يناير 2011. وقال سخير إنها كانت تود تصفيته جسديا، مستعملة غاز الكريموجين المسيل للدموع، والضرب على الرأس

¹⁸ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17E13222-FF45-41A9-AA5B-8092C88DD89E.htm>
<http://www.elaph.com/Web/news/2011/4/650757.html>
<http://www.anhri.net/?p=30597>
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4141:-qq-&catid=134:-&Itemid=75

وأیضا: "السجن لمدة سنة وغرامة قدرها 100 يورو"، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، 9 يونيو 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php?id_article=32046

وانظر أيضا: المغرب: يجب الإفراج عن الكاتب الصحفي المعروف.. معاقبة رشيد نيني تتناقض مع ضمانات الحقوق التي جاء بها الدستور الجديد.

www.hrw.org/ar/news/2011/12/06

¹⁹ "التضامن مع أسبوعية المشعل، واستنكار توظيف القضاء في تصفية الحسابات"، بيان صادر عن المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، 31 يوليو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=36699>

²⁰ ضحايا قمع الاحتجاجات الديمقراطية في ازدياد مستمر في الجسم الصحفي، المغرب وتونس تسعيان أبدا إلى تكميم الأفواه، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، 15 سبتمبر 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php?id_article=32102

²¹ <http://www.jilpress.com/2011-04-08-17-35-44/1119-2011-09-23-19-10-55.html>

والوجه. وربطت منظمات حقوقية بين هذا الاعتداء وتقارير صحفية لسخير تناولت وقائع اقتحام مخيم "أكديم أزيك" بإقليم الصحراء في أكتوبر 2010.²²

وفي 12 أغسطس اعتدت الشرطة على محمد عياش أدويهي الصحفي بجريدة "المساء"، ومدير موقع "الصحراء الآن" saharanow.com، وحמיד بوفوس مراسل موقعي "هسبريس" و"الصحراء برس"، بينما كانا يغطيان تظاهرة في مدينة الليون. وقد تعرض أدويهي للضرب بهراوة على الظهر والساقين. وتعرض بوفوس لاعتداءات مماثلة، على الرغم من ارتدائه سترة تحمل عبارة "الصحافة"²³.

وفي 24 مايو قررت السلطات المغربية وقف بث برنامج "مشارف" الثقافي الذي يبث على التلفزيون المغربي، على خلفية إعداده لحلقات أسبوعية تتناول الحراك السياسي في المغرب وحركة "20 فبراير"، وقد سبق هذا القرار سلسلة من التضييق على البرنامج بمنع بث بعض حلقاته، ومنها حلقة للمفكر الإسلامي المصري جمال البنا²⁴.

وضعية مؤسسات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان:

لم تتوقف الضغوط والملاحقات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، وتواصل حرمان عدد من المنظمات الحقوقية في الإقليم من مزاوله عملها بصورة قانونية مثل "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان"، والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية بالصحراء الغربية، وقد امتد الحرمان إلى مؤسسات مجتمع مدني في مناطق أخرى، مثل الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين،

²² "اعتداء بشع على الصحفي المغربي عبد الإله سخير بالدار البيضاء / المغرب"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 1 فبراير 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=442:-----q---q----&catid=1:latest-news

²³ بين الانتهاكات والمواقع المحجوبة والدعاوى القضائية.. مطاردة الإعلاميين مستمرة، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، 20 أغسطس 2011.

<http://arabiareporter-sans-frontieres.org>

²⁴ "المغرب: إلغاء برنامج "مشارف الثقافي" خطوة للوراء وضربة لحرية الإعلام – الشبكة العربية تدعو السلطات المغربية لتعلم الدرس والتوقف عن المصادرة والمنع"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 24 مايو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=32130>

ومجموعة مناهضة العنصرية، ومرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم، وجمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، وشبكة أمازيغ للمواطنين²⁵.

كما طالت الاعتداءات الأمنية ضد أعمال الاحتجاج السلمي عددا من مدافعي حقوق الإنسان، ممن ساندوا الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة 20 فبراير، مثل خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعدد من أعضائها، أثناء مشاركتهم في 21 فبراير 2011 في مظاهرة سلمية بساحة باب الأحد بمدينة الرباط. وقد نقلت خديجة الرياض في حالة غيبوبة إلى المستشفى، بعد أن تعرضت للضرب من عناصر الشرطة في العنق والأرجل والبطن²⁶. كما طالت الاعتداءات في ذات المظاهرة محمد العوني منسق الشبكة الديمقراطية المغربية لمساندة الشعوب²⁷.

وفي 26 فبراير 2011 اعتدت الشرطة على بثينة المكودي مدير "جمعية محاربة متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز"، أثناء مشاركتها في تظاهرة سلمية بمدينة أغادير²⁸.

وفي 21 نوفمبر تعرضت سارة سوجار رئيسة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوص، والعضو الناشط في حركة 20 فبراير لاعتداء من قبل أحد البلطجية أثناء مشاركتها بتوزيع منشورات تدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية. وقد تلقت سارة سوجار طعنة في البطن، من دون أن تحرك الشرطة ساكنا، سواء لمنع الاعتداء أو للقبض على الجاني، وبدأت هذه الواقعة من وجهة نظر بعض المراقبين ذات دوافع سياسية لترهيب الخصوم، الأمر الذي لا يستبعد تورط بعض أجهزة الدولة فيها²⁹.

²⁵ صامدون في الاحتجاج، المرصد الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2011، ص 86، 87.

<http://www.fth.org/IMG/pdf/dsannualreport2011ara-2.pdf>

²⁶ "قوات القمع المغربي تعتدي على" خديجة الرياضي "رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 22 فبراير 2010.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=473:-----q---q-----&catid=1:latest-news

وأيضاً:

<http://www.anhri.net/?p=24865>

<http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE29/001/2011/ar/45a9d849-956b-4695-b0b8-47344b4e4608/mde290012011ar.pdf>

²⁷ "في بيان للمكتب المركزي للعصبة استنكار وشجب قوي للاعتداء الذي طال نشطاء حقوقيين بالرباط، وفي مقدمتهم رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، بيان صادر عن المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، 24 فبراير 2011.

<http://www.anhri.net/?p=24988>

²⁸ "اعتداء جسدي على المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة بثينة المكودي"، بيان صادر عن منظمة الخط الأمامي، المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، 5 مارس 2011.

<http://www.anhri.net/?p=25668>

²⁹ الشرطة المغربية تنفذ جريمة بشعة ضد المناضلة سارة سوجار.

على صعيد آخر، فإن قرارات العفو الملكي التي استفاد منها 190 سجينا، شملت أيضا إطلاق سراح شكيب الخياري رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان في 14 أبريل. وكان الخياري قد أُدين في يونيو 2009، بتهمة إهانة هيئات حكومية رسمية، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات³⁰. كما شمل العفو ثلاثة من مدافعي حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وهم إبراهيم دحان وعلي سالم التابك والناصر أحمد، وإن كان يلاحظ أن العفو عن الصحراويين اقترن بإبقائهم في حالة سراح مؤقتة، على خلاف غيرهم من المعتقلين المغاربة الذين استفادوا من العفو.

الانتخابات والتناوب الديمقراطي:

في إطار النهج الملكي الثابت لإجراء إصلاحات محدودة من أعلى، تحتوي ضغوط الإصلاح الشامل من قبل فعاليات الحراك الشعبي، شهدت البلاد إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الخامس والعشرين من نوفمبر. وبموجب هذه الانتخابات وبمقتضى أحكام الدستور الجديد، كلف الملك الأمين العام لحزب العدالة والتنمية (الإسلامي) بتشكيل الحكومة بعد تسميته رئيسا للوزراء، انطلاقا من فوز الحزب بـ 107 مقاعد من مقاعد البرلمان البالغ عددها 395 مقعدا³¹.

وعلى الرغم من أن الانتخابات لم تشهد مطاعن كبرى تؤثر على سلامة النتائج المعلنة، فإن السلطات المغربية استبقت الانتخابات بحملة اعتقالات واسعة في عدد من المدن استهدفت النشطاء في حملات مقاطعة الانتخابات، التي تبنتها حركة 20 فبراير، وعدد من الأحزاب اليسارية وجماعة العدل والإحسان الإسلامية³². وقد استندت دعوة المقاطعة إلى تواضع الإصلاحات

<http://nidalat.wordpress.com/page/3/>

وانظر أيضا:

احتجاج على الاعتداء الذي تعرضت له الأخت سارة سوجار، بيان صحفي عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في 23 نوفمبر 2011.

<http://www.amdh.org.ma/ar/reports/soujar>

³⁰ www.maghress.com/andaluspress/2705

³¹ مارينا أوتاوي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

³² حول هذه الاعتقالات، انظر.

اعتقالات في صفوف "20 فبراير" قبل مظاهرات الأحد 20 نوفمبر.

[-http://www.bladinews.net/?p=24473](http://www.bladinews.net/?p=24473)

اعتقالات بالجملة بين صفوف حركة 20 فبراير ومقاطعي الانتخابات.

[-http://24.mamfakinch.com/20-15451](http://24.mamfakinch.com/20-15451)

اعتقالات بحركة 20 فبراير في المغرب.

[-http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/4560CCF6-5939-449C-97A9-D68B73D06085.htm](http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/4560CCF6-5939-449C-97A9-D68B73D06085.htm)

"العدل والإحسان" المغربية تتحدث عن اعتقالات في صفوف حركة 20 فبراير، قدس برس، 19 نوفمبر 2011.

<http://www.assabeel.net/%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%86%D8%A7/%D8%B9%D8%B1%D8%A8/63739-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86%C2%BB->

الدستورية، وإخضاع الانتخابات لإشراف وزارة الداخلية ذات الباع الطويل في تزوير الانتخابات، وفي تقسيم الدوائر الانتخابية، وفقا لأهواء سياسية³³.

لم تقتزن الإصلاحات الدستورية بإجراء تعديلات جوهرية على النظام الانتخابي، الذي يرى فيه المراقبين أنه يعمل لصالح الأعيان المحليين القادرين على شراء أصوات الناخبين، وهم المسيطرون على الأحزاب "الإدارية"، التي تمتعت تاريخيا برعاية الدولة والقصر الملكي. ولاحظ المراقبون أن وزارة الداخلية هي التي حددت قواعد وشروط الدعاية الحزبية الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية، على الرغم من وجود الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، التي باتت مؤسسة دستورية قائمة بذاتها حسب نصوص الدستور الجديد.

وفي إطار هذه القواعد، فإن الأحزاب التي قاطعت الانتخابات مثل الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، فضلا عن حركة 20 فبراير، حظر عليها النفاذ لوسائل الإعلام الرسمية والترويج لمواقفها الداعية للمقاطعة³⁴.

وفقا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، فإن الخروقات أو الاختلالات التي رصدت عبر الانتخابات لا تمس مصداقيتها ونزاهتها. وكان من أبرز الخروقات، تسخير الوسائل أو الأدوات المملوكة للهيئات العامة وتوزيع الهبات والهدايا للتأثير على الناخبين، وشيوع حالات للعنف

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1.html-](#)

اعتقالات بالجملة في صفوف ناشطي 20 فبراير بمدن متفرقة.

<http://lakome.com/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/69-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/10048-2011-11-18.html>

استمرار حملة الاعتقالات في صفوف حركة 20 فبراير التي تواصل دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات.

[-http://www.goud.ma/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7_a6259.html](http://www.goud.ma/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7_a6259.html)

³³ "بيان حركة 20 فبراير لمقاطعة الانتخابات"، 16 نوفمبر 2011.

<http://www.segangan.net/modules/news/print.php?storyid=2911>

³⁴ المعطي منجب، هل ستضعف الانتخابات في المغرب الاحتجاجات الشعبية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

<http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=46043>

الجسدي واللفظي، ونزع الملصقات الانتخابية، وتوزيع ملصقات ومنشورات انتخابية في يوم الاقتراع³⁵.

تواصل الانتهاكات داخل إقليم الصحراء الغربية:

ظل النشاط السياسي والحقوقيون في إقليم الصحراء الغربية هدفا للملاحقات والاعتقالات التعسفية، والمحاکمات الجائرة. وواصلت قوات الأمن في عدة مناسبات قمع أشكال الاحتجاج السلمي في الإقليم.

وعلى خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية التي دعت إليها حركة 20 فبراير، تلقى 23 مواطنا بالإقليم الصحراوي أحكاما في 4 مارس بالسجن لفترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وكان معظمهم من طلاب المدارس³⁶. كما صدرت أحكام مماثلة بالسجن لفترات تراوحت بين عام، عام ونصف لشابيين صحراويين، على خلفية المشاركة في مظاهرة سلمية للمطالبة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والتضامن مع المعتقلين الصحراويين³⁷.

في 25 مايو قمعت السلطات مسيرة سلمية لمتظاهرين صحراويين بمدينة بوجدور، للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى حدوث إغماءات وإصابات متفاوتة الخطورة. كما ألقى القبض على بعض المتظاهرين³⁸، وحكم بالسجن لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ على الناشط أحمد الناجم³⁹.

³⁵ المجلس يؤكد أن الانتخابات التشريعية جرت في جو تتوفر فيه ضمانات الحرية والنزاهة والشفافية، وأن الاختلالات المسجلة لا تمس مصداقيتها.

<http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article6486>

³⁶ "31 سنة و نصف السنة سجنا نافذا في حق 23 معتقلا على خلفية مظاهرات 20 فبراير 2011 بكلميم/ جنوب المغرب"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 5 مارس 2011.

<http://www.anhri.net/?p=25625>

³⁷ "أحكام قاسية و جائزة في حق شابيين صحراويين بالمحكمة الابتدائية بكلميم/جنوب المغرب"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 8 مارس 2011.

<http://www.anhri.net/?p=26022>

³⁸ "تدخل عنيف ضد متظاهرين صحراويين بمدينة بوجدور/ الصحراء الغربية"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 27 مايو 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=598%3A2011-05-28-02-14-40&catid=1%3Alatest-news&Itemid=56

³⁹ <http://www.anhri.net/?p=33061>

وفي 7 مارس حاصرت قوات الأمن المظاهرة التي نظمها عمال ومتقاعدو شركة فوسبو كراع، وعائلات المعتقلين والمختطفين الصحراويين، وفرقتها بالقوة⁴⁰. وعندما عاود العمال التظاهر في 11 أغسطس، فوجئ المتظاهرون بإنزال أمني غير مسبوق من قوة التدخل السريع وقوة تابعة للجيش، وقوة ثالثة بزي مدني تحمل الحجارة والهرات. وأفضى التدخل الأمني إلى اعتقال عدد من المتظاهرين، وإلحاق إصابات خطيرة بعشرات منهم⁴¹.

وفي إطار إحياء الذكرى السنوية الأولى لضحايا مخيم "أكديم أزيك"، الذي جرى اقتحامه وتفكيكه من قبل قوات الأمن في أكتوبر 2010، حاول المواطنون الصحراويون -أغلبهم نساء- التظاهر، ولكن الشرطة المغربية -بعضهم بلباس مدني- فضت التظاهرة بالقوة، مما أدى إلى إلحاق إصابات بالمتظاهرين، نقلت اثنين منهم إلى المستشفى نظرا لخطورة حالتهم، إحداهما هي المدافعة الصحراوية عن حقوق الإنسان "سلطانة خيا"⁴².

ويشار في هذا الصدد إلى بلوغ أعداد المعتقلين تحفظيا بعد اقتحام المخيم في 2010، إلى 21 معتقلا صحراويا، من بينهم نشطاء سياسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، وأعضاء في لجنة الحوار المنتدبة من قبل النازحين الصحراويين بالمخيم⁴³.

وفي الأسبوع الأول من أكتوبر جرى اعتقال 25 من المواطنين الصحراويين، بينهم المدافعون عن حقوق الإنسان المحجوب أولاد الشيخ، كمال الطريح، محمد مانولو، وقد أودعوا رهن الحبس الاحتياطي بسجن لكحل بالعيون، ولم تعرف طبيعة التهم الموجهة إليهم⁴⁴.

⁴⁰ "منع وقفة احتجاجية سلمية ودخول أكثر من 100 معتقل سياسي صحراوي في إضراب إنداري عن الطعام"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 7 مارس 2011.

<http://www.anhri.net/?p=25916>

⁴¹ في تحدٍ سافر لحرية التعبير والحق في التجمع، السلطات المغربية ترتكب مجزرة في حق مدنيين صحراويين من عمال شركة فوسبو كراع ومئات أخرى صحراوية مهمشة بالعيون، بيان صادر عن الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين، 13 أغسطس 2011.

<http://www.anhri.net/?p=37449>

⁴² "حصار عسكري و بوليسي مشدد و قمع متظاهرين صحراويين بالقوة بالعيون / الصحراء الغربية"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 10 أكتوبر 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=682:2011-10-12-23-11-50&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

⁴³ "إحالة المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان" إبراهيم الإسماعيلي، على السجن المحلي بسلا / المغرب"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 18 مايو 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=587:-----q---q-----&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

⁴⁴ متابعة معتقلين صحراويين في ملفات جنائية على ذمة التحقيق، بيان المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 10 أكتوبر 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=686:-10-----&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

في 31 أكتوبر صدر حكم بالسجن لمدة 6 أشهر بحق المعتقل الصحراوي علي سالم أكماش، وكان قد اعتقل في 28 أكتوبر، إثر احتجاجه على مصادرة بطاقة الإنعاش. وقد جرت محاكمته دون تمكنه من الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنه⁴⁵.

وفي إطار التضييق والتعقيم الإعلامي على انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، تعرضت ثلاث من المراقبات القادمات من إسبانيا والأرجنتين، لمتابعة وضع حقوق الإنسان في الإقليم في يناير 2011 للتوقيف من الشرطة، وتم إجبارهن على عدم الخروج من الفندق لمدة أربعة أيام، قبل أن يجبروا على مغادرة مدينة العيون. وكانت المراقبات الثلاث قد رتبين لقاءات مع بعض ضحايا مخيم أكديم أزيك والمدافعين عن حقوق الإنسان⁴⁶.

كما جرى منع مراقب نرويجي وأحد مرافقيه من إجراء لقاءات مع بعض عائلات الضحايا ومعتقلين سابقين وذوي المعتقلين على خلفية القضية ذاتها⁴⁷.

في 4 فبراير استوقفت الشرطة حميد بوفوس مراسل "صحراء برس" بأحد شوارع مدينة العيون، وحاولت مصادرة دراجته النارية، لمنعه من مواصلة نشاطه الصحفي، واتصاله بضحايا الانتهاكات المرتكبة⁴⁸.

في 14 أكتوبر منعت السلطات اثنتين من المحاميين الأسبان المنتمين لمركز حقوق الإنسان ببادخوس بإسبانيا من زيارة المعتقل السياسي الصحراوي سيدي أحمد لمجيد بالسجن المحلي رقم 2 في سلا⁴⁹.

⁴⁵ الحكم بـ 6 أشهر سجنا نافذا ضد مواطن صحراوي، بيان لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان.

<http://www.anhri.net/?p=42837>

⁴⁶ "طررد 3 مراقبات من إسبانيا والأرجنتين من مدينة العيون / الصحراء الغربية"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 5 يناير 2011.

<http://www.anhri.net/?p=21759>

⁴⁷ "طررد مراقبين نرويجيين من مدينة العيون / الصحراء الغربية"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 11 يناير 2011.

<http://www.anhri.net/?p=22155>

⁴⁸ "معتقل صحراوي يتعرض لسوء المعاملة وصحفي يتم توقيفه في محاولة لمصادرة دراجته النارية بالعيون / الصحراء الغربية"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 1 فبراير 2011.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com_content&view=article&id=449%3A-q---q-----q---q-----&catid=1%3Alatest-news&Itemid=54

⁴⁹ "منع محامين إسبانيين من زيارة المعتقلين السياسيين الصحراويين و ممثل معتقل سياسي أمام قاضي التحقيق"، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، 15 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=41585>

وفي 30 أكتوبر منعت السلطات اثنتين من المراقبين الإسبان من النزول من الطائرة التي أقلتهم إلى مطار العيون بالصحراء الغربية، وهما ويلي مايير بليث النائب بالبرلمان الأوروبي، وخوسيه بيريز فونترا عضو الرابطة الدولية لمحامي الصحراء الغربية. وقد تعرض الأول لاعتداء جسدي ولفظي من الاستخبارات المغربية⁵⁰.

⁵⁰ منع نائب في البرلمان الأوروبي ومحام عضو في اليسار الموحد من زيارة العيون/الصحراء الغربية، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين عن حقوق الإنسان، 31 أكتوبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=42692>

وأيضاً: إقبال الصحراء: دعوة إلى وقف عمليات الإخلاء القسري وسحب اعتمادات الصحفيين الأجانب، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، 12 نوفمبر 2011.

<http://arabiareporters-sans-frontieres.org/index.php3?idarticle=31892>